عقيدة صغرى صغرى الصغرى

قال الشيخ الإمام السنوسي

اعلم أن مولانا جل وعز واجب الوجود، والقدم، والبقاء، مخالف لخلقه، قائم بنفسه، غني عن المحل والمخصص، واحد في ذاته وصفاته وأفعاله.

وتجب له القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر والكلام.

وكونه قادرا، ومريدا، وعالما، وحيا، وسميعا، وبصيرا ومتكلما.

ويستحيل عليه جل وعز العدم، والحدوث، وطرو العدم، والمماثلة للحوادث، والافتقار إلى المحل والمخصص، والشريك. وكذا يستحيل عليه جل وعز العجز، والكراهة، والجهل، والموت، والصمم، والعمى والبكم.

ويجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه.

والدليل على وجوده تعالى حدوث العالم.

ولو لم يكن قديما لكان حادثا.

ولو لم يكن باقيا لكان فانيا.

ولو لم يكن مخالفا لخلقه لكان مثلهم.

ولو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج إلى المحل والمخصص.

ولو افتقر إلى محل لكان صفة.

ولو احتاج إلى مخصص لكان حادثا.

ولو لم يكن واحدا لكان مقهورا، وهو القاهر فوق عباده.

ولو لم تجب له تعالى القدرة والإرادة والعلم والحياة لما كان شيء من خلقه.

ولو لم يتصف بالسمع والبصر والكلام لكان ناقصا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

ولو لم يكن فعل الممكنات وتركها جائزا لانقلبت الحقائق، وقلب الحقائق مستحيل.

وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام، فيجب في حقهم الصدق، والأمانة، والتبليغ .

ويستحيل عليهم الكذب، والخيانة والكتمان.

ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما يجوز في حق سائر البشر - لكن مما لا يؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية - كالمرض ونحوه.

والدليل على صدقهم: المعجزات.

ولو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين.

ولو لم يبلغوا لكانوا كاتمين.
وذلك محال.
ودليل جواز الأعراض عليهم: مشاهدة وقوعها بهم لأهل زمانهم، ونقلت إينا بالتواتر.
وبالله التوفيق، لا رب غيره ولا معبود سواه.
صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.
والحمد لله رب العالمين.
كملت بحمد الله، وصلى الله على سيدنا محمد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّـه رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّـدٍ خَـاتَمِ النَّبِيِّـينَ وإِمَـامِ المُرْسَلِيْنَ:

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْـرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَـقِّ مَوْلَانَـا جَـلَّ وعَـزَّ ومَـا يَسْتَحِيلُ ومَا يَجُوزُ، وكَذَا يَجِبُ عَلَيْـهِ أَنْ يَعْـرِفَ مِثْـلَ ذَلِـكَ فِي حَـقِّ الرُّسُـلِ عَلَـيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وحَقِيقَةُ الوَاجِبِ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ، ويُسَـمَّى: الضَّرُورِيَّ، كَكَوْنِ الوَاحِدِ نِصْفَ الاثْنَيْنِ مَثَلاً، وإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ ويُسَمَّى: النَّظَرِيَّ، كَكَـوْنِ الوَاحِـدِ نِصْفَ سُدُسِ الاثْنَيْ عَشَرَ مَثَلاً.

والمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ أَيْضاً، كَكَوْنِ الوَاحِـدِ نِصْـفَ الأَرْبَعَةِ، وإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ، كَكَوْنِ الوَاحِدِ سُدُسَ الاثْنَيْ عَشَرَ مَثَلاً.

والجَائِزُ: مَا يَصِحُّ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ ونَفْيُهُ إِمَّا بِلَا تَأَمُّلٍ، كَكَوْنِ الجِسْمِ أَبْيَضَ مَثَلاً، وإِمَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ، كَتَمَنِّي الإِنْسَانِ المَوْتَ مَثَلاً .

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وعَزَّ: الوُجُودُ، لِتَوَقُّفِ وُجُودِ الحَـوَادِثِ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى، ودَلِيلُ حُدُوثِهَا لُزُومُهَا لِمَا يَفْتَقِرُ إِلَى المُخَصِّصِ.

ويَجِبُ لَـهُ تَعَالَى القِدَمُ والبَقَاءُ، وإِلَّا لَكَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الفَاعِلِ فَيَكُونُ حَادِثـاً؛ فَيَجِـبُ لَـهُ مِنَ العَجْزِ مَا وَجَبَ لِسَائِرِ الحَوَادِثِ، بَلْ يَكُونُ حِينَئِذٍ وُجُـودُهُ مُسْـتَحِيلاً، لِمَـا يَلْـزَمُ

عَلَى تَقْدِيرِ حُدُوثِهِ مِنَ الدَّوْرِ أَو التَّسَلْسُلِ المُسْتَحِيلَيْنِ.

ويَجِبُ لَـهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مُخَالِفاً فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ لِكُلِّ مَا سِـوَاهُ مِـنَ الحَـوَادِثِ، وَإِلَّا كَانَ حَادِثاً مِثْلَـهَا.

وَيَجِبُ لَـهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِهِ، أَيْ: ذَاتاً مَوْصُوفاً بِالصِّفَاتِ غَنِيّـاً عَـنِ المَحَـلِّ وَالفَاعِلِ، إِذْ لَوْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَتَّصِـفَ بِالصِّـفَاتِ الوُجُودِيَّـةِ وَلَا لَوَازِمِهَا، إِذْ لَوْ قَبِلَتِ الصِّفَةُ صِفَةً وُجُودِيَّةً لَزِمَ أَنْ لَا تَعْرَى عَنْهَا صِفَةٌ كَالذَّاتِ، وَذَلِـكَ يَسْتَلْزِمُ التَّسَلْسُلَ وَدُخُولَ مَا لَا نِهَايَةَ لَـهُ فِي الوُجُودِ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الفَاعِـلِ لَكَـانَ حَادِثاً، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَيَجِبُ لَـهُ تَعَالَى الوَحْدَانِيَّةُ، أَيْ: لَا مِثْلَ لَـهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَا مُـؤَثِّرَ مَعَـهُ فِي فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ مِثْلٌ أَوْ مُؤَثِّرٌ لَمَا كَانَ وَاجِبَ الوُجُودِ لِاحْتِيَاجِهِ حِينَئِـذٍ إِلَى مَـنْ يُخَصِّصَهُ بِمَا يَمْتَازُ بِهِ عَمَّا يُمَاثِلُـهُ عُمُوماً أَوْ خُصُوصاً، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الحُدُوثَ وَالعَجْزَ عَنْ كُـلِّ مُمْكِنٍ.

وَيَجِبُ لَـهُ تَعَالَى القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ المُتَعَلِّقَتَانِ بِكُلِّ مُمْكِنٍ إِذْ العَجْزُ عَنْ بَعْضِهَا مُسْـتَلْزِمٌ لِلْعَجْزِ عَنْ جَمِيعِهَا، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اسْتِحَالَةَ وُجُودِهَـا لِتَوَقُّـفِ كُـلِّ حَـادِثٍ فِي وُجُـودِهِ وَإِعْدَامِهِ عَلَى اقْتِدَارِ فَاعِلِـهِ، وَفِي تَخْصِيصِهِ عَلَى إِرَادَتِهِ، وَفِي كَوْنِهِ مُرَاداً عَلَى عِلْمِهِ.

وَيَجِبُ لَـهُ تَعَالَى العِلْمُ المُتَعَلِّقُ بِكُـلِّ وَاجِـبٍ وَجَـائِزٍ وَمُسْـتَحِيلٍ؛ لِأَنَّ الاخْتِصَـاصَ بِالبَعْضِ يَسْتَلْزِمُ الحُدُوثَ لِافْتِقَارِ الصِّفَةِ حِينَئِذٍ إِلَى الفَاعِلِ، وَحُدُوثُهَا يَسْتَلْزِمُ حُـدُوثَ مَوْصُوفِهَا لِاسْتِحَالَةِ تَعَرِّيهِ عَنْهَا وَعَنْ أَضْدَادِهَا.

وَيَجِبُ لَـهُ تَعَالَى السَّمْعُ وَالبَصَرُ المُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ المَوْجُودَاتِ، وَالكَـلَامُ المُنَـزَّهُ عَـنِ

الحَرْفِ وَالصَّوْتِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالكُلِّ وَالبَعْضِ وَالتَّجْدِيدِ وَالسُّكُوتِ – المُتَعَلِّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ العِلْمُ، وَدَلِيلُ هَذِهِ الثَّلاثَةِ الشَّرْعُ.

وَيَجِبُ لَهُ تَعَالَى الحَيَاةُ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ بِدُونِهَا.

وَأَمَّا المُسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَكُلُّ مَا يُنَافِي هَذِهِ الصِّفَاتِ الوَاجِبَاتِ.

وَأَمَّا الجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ صَلَاحاً كَانَ أَوْ ضِدَّهُ، لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ عُمُومِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ لِجَمِيعِ المُمْكِنَاتِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَوَازُ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى الرُّؤْيَةَ لِذَاتِهِ العَلِيَّةِ، وَالسَّمْعَ لِكَلَامِهِ القَدِيمِ، وَالثَّوَابَ فِي دَارِ النَّعِيمِ، وَالبَعْثَ لِرُسُلِهِ الأَكْرَمِينَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ لَهُمُ الصِّدْقُ، أَيْ: مُطَابَقَةُ كُلِّ مَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ وَثَوَابٍ وَعِقَابٍ وَغَيْرِهِمَا لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَدَّقَهُمْ بِمَا تَنَزَّلَ مِنَ المُعْجِزَةِ التِي خَصَّهُمُ اللَّهُ بِهَا مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي».

وَتَجِبُ لَهُمُ الأَمَانَةُ، أَيْ: حِفْظُ ظَوَاهِرِهِمْ وَبَوَاطِنِهِمْ مِنَ الوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ؛ لِأَنَّ أَتْبَاعَهُمْ أُمِرُوا بِالاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ عِصْمَتَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ مَنْهِيٍّ عَنْهُ.

وَيَجِبُ لَهُمْ أَيْضاً: أَنَّهُمْ بَلغُوا كُلَّ مَا أَمَرَ المَوْلَى سُبْحَانَهُ بِتَبْلِيغِهِ، وَلَمْ يَتْرُكُوا شَيْئاً مِنْهُ لَا نِسْيَاناً وَلَا عَمْداً، أَمَّا عَمْداً فَلِمَا سَبَقَ فِي الأَمَانَةِ، وَأَمَّا نِسْيَاناً فَلِلإِجْمَاعِ.

فَالوَاجِبُ الأَوَّلُ يَزِيدُ عَلَى الأَمَانَةِ بِمَنْعِ الكَذِبِ سَهْواً، وَيَزِيدُ عَلَى التَّبْلِيغِ بِمَنْعِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْداً أَوْ نِسْيَاناً، وَتَزِيدُ الأَمَانَةُ عَلَى الصِّدْقِ بِمَنْعِ وُقُوعِ

المُخَالَفَةِ فِي غَيْرِ كَذِبِ اللِّسَانِ، وَتَزِيدُ عَلَى التَّبْلِيغِ بِمَنْعِ المُخَالَفَةِ فِي غَيْرِ التَّبْلِيغِ، وَيَزِيدُ التَّبْلِيغُ عَلَى الصِّدْقِ بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْداً أَوْ نِسْيَاناً مَعَ لُزُومِ الصِّدْقِ فِيمَا بَلَغُوا مِنْ ذَلِكَ، وَيَزِيدُ عَلَى الأَمَانَةِ بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ نِسْيَاناً.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ بَعْدَ هَذَا مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ الوَاجِبَاتُ الثَّلَاثَةُ، وَمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْهَا دُونَ الثَّالِثِ، وَمَا يَزِيدُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَجْمُوعِ البَاقِيَيْنِ.

وَأَمَّا المُسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَأَضْدَادُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّا الجَائِزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَالأَعْرَاضُ البَشَرِيَّةُ التِي لَا تُنَافِي عُلُوَّ رُتْبَتِهِمْ -كَالمَرَضِ وَنَحْوِهِ- بِدَلِيلِ مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ فِيهِمْ.

وَفِي اتِّصَافِهِمْ بِهَا فَوَائِدُ لَا تَخْفَى.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ مَا أَوْهَمَ فِي حَقِّهِمْ أَوْ حَقِّ المَلَائِكَةِ نَقْصاً مِنَ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ.

وَأَفْضَلُهُمْ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَلَى آلِهِ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلَامٌ عَلَى جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

اعلم أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام: الوجوب، والاستحالة، والجواز. فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده، والجائز ما يتصور في العقل وجوده وعدمه.

ويجب على كل مكلف شرعاً أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل، وما يجوز. وكذلك يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.

فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة؛ وهي: الوجود، والقدم، والبقاء، ومخالفته تعالى للحوادث، وقيامه تعالى بنفسه - أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصِّص -، والوحدانية - أي لا ثاني له في ذاته، ولا في صفاته ولا في أفعاله -. فهذه صفات، الأولى نفسية، وهي الوجود، والخمس بعدها سلبية. ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني، وهي القدرة والإرادة المتعلقتان بجميع الممكنات، والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات، والحياة، وهي لا تتعلق بشيء؛ والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات، والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت، ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات. ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية، وهي ملازمة للسبع الأولى، وهي كونه تعالى، قادراً ومريداً وعالماً، وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً.

ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة، وهي أضداد العشرين الأولى؛ وهي: العدم، والحدوث، وطروّ العدم، والمماثلة للحوادث بأن يكون جِرماً - أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ -، أو يكون عرضاً يقوم بالجرم، أو يكون في جهة للجرم، أو له جهة أو يتقيد بمكان أو زمان، أو تتصف ذاته العلية بالحوادث، أو يتصف بالصغر أو الكبر، أو يتصف

بالأغراض في الأفعال والأحكام.

وكذا يستحيل عليه تعالى ألا يكون قائماً بنفسه، بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص. وكذا يستحيل عليه تعالى أيضاً أن لا يكون واحداً، بأن يكون مركباً في ذاته، أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته، أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال، وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما، وإيجاد شيء من العالَم مع كراهته لوجوده - أي عدم إرادته له تعالى -، أو مع الذهول أو الغفلة، أو بالتعليل، أو بالطبع. وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل - وما في معناه - بمعلوم ما، والموت، والصمم، والعمى، والبكم، وأضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه.

وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه، وأما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم بأسره، لأنه لو لم يكن له محدث، بل حدث بنفسه، لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لصاحبه، راجحاً عليه بلا سبب، وهو محال. ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما، وملازم الحادث حادث. ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.

وأما برهان وجوب القدم له تعالى فلأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، فيفتقر إلى محدث، فيلزم الدور والتسلسل. وأما برهان وجوب البقاء له تعالى، فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم، لكون وجوده حينئذٍ يصير جائزاً لا واجباً، والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً، كيف وقد سبق قريباً وجوب قدمه تعالى وبقائه؟!

وأما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلأنه تعالى لو ماثل شيئاً منها لكان حادثاً مثلها، وذلك محال لما عرفت قبلُ من وجوب قدمه تعالى وبقائه. وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل لكان صفة، والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة، ولو احتاج إلى مخصِّص لكان حادثاً، كيف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه؟!

وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى فلأنه لو لم يكن واحداً للزم أن لا

يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذٍ. وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة فلأنه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث. وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والإجماع، وأيضاً لو لم يتصف تعالى بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي نقائص: والنقص عليه تعالى محال.

وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه تعالى فلأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً أو استحال عقلاً لانقلب الممكن واجباً أو مستحيلاً، وذلك لا يعقل.

وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم الصدق، والأمانة، وتبليغ ما أُمروا بتبليغه للخلق. ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد هذه الصفات؛ وهي: الكذب، والخيانة بفعل شيء مما نهوا عنه نهي تحريم أو كراهة، وكتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق. ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية، كالمرض ونحوه.

وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزات النازلة منزلة قوله جل وعز: «صدق عبدي في كل ما يبلغ عني». وأما برهان وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام، لأن الله تعالى قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه، وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث.

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم صلوات الله تعالى وسلامه عليهم فمشاهدة وقوعها بهم، إما لتعظيم أجرهم، أو للتشريع، أو للتسلّي عن الدنيا والتنبّه لخسّة قدرها عند الله وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لأنبيائه وأوليائه باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام.

ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول: «لا إلٰه إلا الله، محمد رسول الله ﷺ». إذ معنى الألوهية استغناء الإلٰه عن كل ما سواه،

وافتقار كل ما عداه إليه. فمعنى «لا إله إلا الله» لا مستغني عن كل ما سواه ولا مفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب لله تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص، ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام، إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث والمحل ومن يدفع عنه هذه النقائص، ويؤخذ منه تنزّهه تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامه، وإلا لزم افتقاره تعالى إلى ما يحصّل له غرضه، كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه؟! وكذا يؤخذ منه أيضاً أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات أو تركه إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً كالثواب مثلاً لكان جل وعز مفتقر إلى ذلك الشيء ليتكمل به غرضه، إذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له، كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه؟!

وأما افتقار كل ما عداه إليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم، إذ لو انتفى شيء من هذه لما أمكن أن يوجد تعالى شيئاً من الحوادث، فلا يفتقر إليه جل وعز شيء، كيف وهو جل وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه؟! ويوجب أيضاً له تعالى الوحدانية، إذ لو كان معه تعالى ثان في ألوهيته لما افتقر إليه جل وعز شيء للزوم عجزهما حينئذٍ، كيف وهو جل وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه؟!

ويؤخذ منه أيضاً حدوث العالم بأسره، إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه تعالى، كيف وهو جل وعلا الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه؟! ويؤخذ منه أيضاً أنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثرها، وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف وهو جل وعز الذي يفتقر إليه كل ما سواه عموماً وعلى كل حال؟! هذا إن قدرت أن شيئاً من الكائنات يؤثر بطبعه، وأما إن قدرته مؤثراً يؤثر بقوة جعلها الله تعالى فيه؛ كما يزعمه كثير من الجهلة، فذلك محال أيضاً، لأنه يصير حينئذٍ مولانا جل وعز مفتقراً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطل لما عرفت قبلُ من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه.

فقد بان لي تضمن قول: لا إله إلا الله» للأقسام الثلاثة التي تجب على

المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز، وهي ما يجب في حقه تعالى، وما يستحيل وما يجوز.

وأما قولنا «محمد رسول الله» ﷺ - فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة - عليهم الصلاة والسلام - والكتب السمٰوية واليوم الآخر، لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك كله.

ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام، واستحالة الكذب عليهم، وإلا لم يكونوا رسلاً أمناء لمولانا العالم بالخفيات جل وعز، واستحال فعل المنهيات كلها، لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم. فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم للرسالة على جميع خلقه، وأمنهم على سرّ وحيه.

ويؤخذ منه جواز الأعراض البشرية عليهم - صلوات الله وسلامه عليهم -، إذ ذلك لا يقدح في رسالتهم وعلوّ منزلتهم عند الله تعالى، بل ذلك مما يزيد فيها.

فقد بان لك تضمن كلمتي الشهادة - مع قلة حروفها - لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى، وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام. ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام، ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها.

فعلى العاقل أن يكثر مَن ذكرها، مستحضراً لما احتوت عليه من عقائد الإيمان؛ حتى تمتزج مع معانيها بلحمه ودمه، فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب؛ إن شاء الله تعالى؛ ما لا يدخل تحت حصر.

وبالله تعالى التوفيق، لا رب غيره، ولا معبود سواه. نسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة، عالمين بها، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله ﷺ، وعن التابعين وتابعي التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فهذه جمل مختصرة يخرج المكلف بفهمها إن شاء الله من التقليد المختلف في إيمان صاحبه إلى النظر الصحيح المجمع على إيمان صاحبه.

وذلك أن تعلم أولا أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام: الوجوب والجواز والاستحالة وعلى هذه الثلاهة مدار مباحت علم الكلام كلها.

فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه كالتحيز مثلا للجوهر،

والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده كعرو الجرم مثلا عن الحركة والسكون

والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه كموت الواحد منا اليوم أو غدا

بــــــــــاب في حدوث العالم وإقامة البرهان القاطع عليه

فإذا عرفت هذا فأول ما تبدأ به من النظر النظر في حدوث العالم وهو كل ما سوى الله تعالى. فإذا نظرت فيه تجد جميعه أجراما تقوم بها أعراض من حركة وسكون وغيرهما فتقول في برهان حدوثه لو كان جرم من أجرام العالم كالسماء والأرض مثلا موجودا في الأزل لم يخل إما أن يكون في الأزل متحركا أو ساكنا أو لا متحركا ولا ساكنا والأقسام الثلاثة مستحيلة على الجرم في الأزل فيكون وجود الجرم في الأزل مستحيلا لأنه لا يعقل وجوده عاريا عن تلك الأقسام الثلاثة.

أما بيان استحالة القسم الثالث فظاهر لأنه لا يعقل جرم في الأزل ولا في ما لا يزال ليس ثابتا في الحيز ولا منتقلا عنه

وأما بيان استحالة القسم الثاني وهو كون الجرم ساكنا في الأزل فوجهه أنه لو كان كذلك لما قبل أن بتحرك أبدا لأن سكونه على هذا الفرض قديم والقديم لا يقبل العدم إذ لو قبل العدم لاحتاج وجوده إلى مخصص لجوازه حينئذ فيكون محدثا، وقد فرض قديما فهذا تناقض لا يعقل، ودليل قبول السكون العدم مشاهدتنا الحركة في بعض الأجرام وذلك يقضي بجوازالحركة على جميع الأجرام لتماثلها.

وأما بيان استحالة القسم الأول وهو كون الجرم في الأزل متحركا فالوجه فيه ما عرفت الآن في استحالة القسم الثاني ويزيد هذا القسم بوجه آخر من الاستحالة وهو أن حقيقة الحركة لا تعقل قديمة إذ هي الانتقال من حيز إلى حيز فهي إذًا لا تكون إلا طارئة على الجرم ولا بد أن يتقدم على وجودها الكون في الحيز المنتقل عنه والقديم لا يتصور أن يكون طارئا ولا أن يتقدم على وجوده

غيره.

فقد خرج لك بهذا البرهان القطعي كون العالم كله حادثا من عرشه إلى فرشه لا يتصور في العقل أن يكون شيء منه قديما.

بـــــــاب في إقامة البرهان القاطع على وجوده تعالى وبيان احتياج العالم إليه جل وعز.

وإذا كان العالم حادثا بعد ما تقرر عدمه فلا بد له من محدث إذ لا يتصور في العقل انتقاله من العدم الذي كان عليه إلى الوجود الطارئ بلا سبب ولو لا الفاعل المختار لوجوده في ما شاء من الأزمان على ما شاء من المقادير والصفات لكان يجب أن يبقى على ما كان عليه من العدم أبد الآباد لاستواء المقادير والصفات والأزمان بالنسبة إلى ذاته.

وأما الوجود والعدم فقيل هما بالنسبة إلى ذاته سواء، فيستحيل أن يترجح الوجود المساوي الطارئ بلا سبب.

وقيل العدم السابق أولى به لإصالته فيه وعدم افتقاره إلى سبب، وإذا كان ترجيح أحد المتساويين بلا سبب محال فاستحالة ترجيح الوجود المرجوح بالنسبة إلى العالم على هذا بلا سبب أحرى.

بـــــــاب الدليل على وجوب قدمه جل وعز ووجوب بقائه.

ثم يجب أن يكون محدث العالم قديما أي لا أولية لوجوده وإلا لافتقر إلى محدث ويلزم التسلسل فيؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له أو الدور فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه وكلاهما مستحيل لا يعقل.

ويلزم أن نكون واجب البقاء أي لا آخرية لوجوده إذ لو قبل أن يلحقه العدم لكان وجوده جائزا لا واجبا لما عرفت أن حقيقه الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه وهذا الوجود قد فرض أنه يقبل العدم فيكون جائزا إذ الجائز ما يصح فيه الوجود والعدم والجائز يستحيل أن يقع بلا سبب فيحتاج إذًا هذا الوجود الجائز إلى سبب فيكون محدثا، وقد قام البرهان على وجوب قدمه فإذًا فرضُ عدم وجوب البقاء في ما قام البرهان على وجوب قدمه تناقض لا يعقل.

بـــــــاب الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث وعدم اتحاده بغيره وبيان الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه

ويلزم أيضا أن يكون محدث العالم ليس بجرم ولا صفة للجرم لما عرفت من وجوب الحدوث للأجرام وصفاتها،

ولا متحدا بغيره أي يكون معه واحدا وإلا فإن بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد وإن لم يبقيا موجودين لم يتحدا أيضا لأنه إن عدم كل منهما ووجد ثالث فظاهر وإن عدم أحدهما وبقي الآخر

فكذلك لأن المعدوم لا يتحد بالموجود
وإن يكون ليس في جهة من الجهات لأنه لا يعمرها إلا الأجرام
وإن لا تكون له هو أيضا جهة لأنها من عوارض الجسم، ففوق من عوارض عضو الرأس وتحت من عوارض عضو الرجل ويمين من عوارض العضو الأيسر وأمام من عوارض البطن وخلف من عوارض الظهر ومن استحال عليه أن يكون جرما استحال أن يتصف بهذه الأعضاء أو لوازمها على الضرورة
ويجب أيضا أن يكون تعالى قائما بنفسه أي ذاتا لا يفتقر إلى محل ويستحيل أن يكون صفة ومنهم من فسر قيامه تعالى بنفسه باستغنائه عن المحل والمخصص وهو أخص من التفسير الأول ويخرج مشاركة الجوهر له في هذه الصفة.
والدليل على استغنائه تعالى عن المخصص ما سبق من وجوب قدمه وبقائه.
وعلى استغنائه عن المحل أنه لو كان صفة لاستحال اتصافه بالصفات المعنوية والمعاني إذ الصفة لا تقوم بالصفة.
ولأنه أيضا لو كان صفة لافتقر إلى محل يقوم به، ثم إن كان المحل إلها مثل الصفة لزم تعدد الآلهة، وإن انفردت بالألوهية وأحكامها لزم قيام صفة بمحل ولا يتصف المحل بحكمها وهو محال.
وأيضا فليس كون الصفة إلها بأولى من كون محلها إلها.
بـــــاب الدليل على وجوب صفات المعاني ووجوب أحكامها له تعالى ووجوب القدم والبقاء لجميعها وما يتعلق بذلك
وفيه فصول
الفـــــصـــــل الأول في وجوب القدرة وأحكامها
ويلزم أيضا أن يكون محدث العالم قادرا وإلا لما أوجد شيئا من العالم،
بقدرة لأنه لا يعقل قادر لا قدرة له،
غير متحدة بذاته وإلا لزم كون الاثنين واحدا وهو محال لا يعقل،
قديمة وإلا كان ضدها وهو العجز قديما، فلا ينعدم أبدا لما عرفت أن القديم لا يقبل العدم فيلزم أن لا يقدر أبدا، ومصنوعاته تشهد باستحالة ذلك وأيضا لو كانت القدرة حادثة لاحتاجت في إحداثها إلى قدرة أخرى ولزم التسلسل.
ويلزم أن تكون هذه القدرة متعلقة بجميع الممكنات إذ لو تعلقت ببعضها دون بعض لاحتاجت إلى مخصص لاستوائها في حقيقة الأمكان فتكون حادثة وقد عرفت وجوب قدمها وإن فرض تخصيصها

بغير مخصص لزم انقلاب الجائز مستحيلا.

الفــــصـــــل الثاني في اثبات الإرادة وأحكامها

ويلزم أيضا أن يكون محدث العالم مريدا أي قاصدا لفعله إذ لو لا قصده لتخصيص الفعل بالوجود في زمن مخصوص على مقدار مخصوص وصفة مخصوصة للزم بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله أبد الآباد.

وإن قدرت ذاته علة لوجود العالم أو موجدة له بالطبع حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه إلى إرادته لزم حينئذ قدم العالم ووجوب اقتران العلة لمعلولها والطبيعة لمطبوعها وقد عرفت وجوب حدوثه.

والاعترض على هذا بأن صانع العالم طبيعة وإنما لم يوجد العالم معها في الأزل لوجود مانع أزلي منع من وجوده حينئذ فلما انتفى المانع في ما لا يزال أوجدت الطبيعة حينئذ العالم فاسد لأن هذا التقدير يستلزم أن لا يوجد العالم أبدا لأن مانعه على هذا الفرض أزلي فيستحيل عدمه لما عرفت أن ما ثبت قدمه استحال عدمه.

وكذا الاعتراض بأن الصانع طبيعة وتأخر العالم عنها في الأزل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد في الأزل فلما وُجد الشرط في ما لا يزال وجد العالم عن الطبيعة حينئذ فاسد أيضا لأن الكلام في حدوث ذلك الشرط وتأخره عن الأزل كالكلام في العالم فيحتاج هو أيضا إلى تقدير مانع أزلي فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدا فلا يوجد العلم مشروطه أبدا أو تقدير شرط آخر حادث فينقل الكلام إليه ويلزم التسلسل.

فثبت بهذا أن موجد العالم مريد مختار لا علة ولا طبيعة.

ويلزم أن يكون ذلك بإرادة قديمة عامة في جميع الممكنات خيرا كانت أو شرا لما عرفت قبل في القدرة.

وأن تكون إرادته لا لغرض له وإلا كان ناقصا في ذاته متكملا بفعله وذلك محال.

ولا لغرض لخلقه وإلا وجب عليه مراعاة الصلاح والأصلح لهم وهو محال لما سيأتي.

وكما استحال أن يريد سبحانه أو يفعل لغرض كذلك استحال أن يكون حكمه على فعل بوجوب أو تحريج أو غيرهما من الأحكام الشرعية لغرض من الأغراض لأن الافعال كلها مستوية في أنها خلقه واختراعه فتعيين بعضها للإيجاب وبعضها للتحريم أو غيره واقع بمحض الاختيار لا سبب له ولا مجال للعقل فيه أصلا وإنما يعرف بالشرع فقط.

وبالجملة فأفعاله تعالى وأحكامه لا علة لها وما يوجد من التعليل لذلك في كلام أهل الشرع فمؤوّل بالأمارات أو نحوها مما يصح.

الفـصــــــل الثالث في وجوب علمه تعالى وما يتعلق به

ويلزم أن يكون محدث العالم عالما لما احتوى عليه العالم من حقائق الصنع وعجائب الأسرار،
وأن يكون ذلك بعلم قديم لما سبق في القدرة،
متنزه عن الضرورة والنظر وإلا قارنه الضرر أو كان حادثا،
ويتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي وإلا لزم الافتقار إلى المخصص كما سبق.

الفـصــــــل الرابع في إثبات السمع والبصر والكلام وما يتعلق بذلك

ويلزم أن يكون تعالى سميعا بصيرا متكلما،
بسمع و بصر قديمين متعلقين بكل موجود،
وبكلام قديم قائم بذاته ليس بحرف ولا صوت ولا يتجدد ولا يطرأ عليه سكوت ولا يتصف بتقديم ولا تأخير ولا ابتداء ولا انتهاء ولا كل ولا بعض ويتعلق بكل ما يتعلق به العلم.
ويدل على اتصافه تعالى بهذه الثلاثة العقل لاستحالة اتصافه بأضدادها والنقل وهو أولى.
ومن ثم كان المختار في الإدراك الوقف لعدم ورود النقل فيه بالإثبات أو النفي.
أو في كون الاستواء واليد والعين والوجه أسماءً لصفات غير الثمانية أو مؤوّلة بالاستيلاء والقدرة والبصر والوجود أو يوفق عن تأويلها وتفوض معانيكها إلى الله تعالى بعد التنزيه عن ظواهرها المستحيلة إجماعا ثلاثة للشيخ الأشعري وإمام الحرمين والسلف.

الفـصــــــل الخامس في وجوب حياته تعالى وإقامة براهين قاطعة على وجوب القدم والبقاء لجميع ما تتصف به ذات مولانا جل وعز وأنه يتعالى عن الاتصاف بالحوادث

ويلزم أن يكون تعالى حيا وإلا ما يتصف بعلم ولا قدرة ولا إرادة ولا سمع ولا بصرولا كلام،
بحياة قدديمة لما سبق من وجوب قدم مشروطها والشرط يستحيل تأخره عن مشروطه،
واجبة البقاء وإلا لانتفى قدمها وقد عرفت الآن وجوبه.
وكذا يجب القدم والبقاء لسائر الصفات التي تقوم بذاته تعالى إذ لو قبلت العدم لكانت حادثة لما عرفت أن القديم لا يقبل العدم وهو تعالى يستحيل أن يتصف بصفة حادثة وإلا لكانت ذاته قابلة لها في الأزل لأن قبوله لها لو كان أيضا حادثا للذات لاحتاجت الذات إلى قبول آخر لذلك القبول ويتسلسل وإذا لزم أن يكون قبوله لتلك الصفة المفروضة الحدوث كائنا في الأزل صح أن يتصف بتلك الصفة الحادثة في الأزل إذ لا معنللقبول إلا ذلك وذلك محال إذ الحادث لا يمكن أن يكون قديما لأن مِن لازم القديم أن لا يقبل العدم والحادت قد قبل العدم واتصف به فهما متنافيان.
نخرج بهذا أن كل ما قبلته الذات العلية من الصفات فهو أزلي واجب لها لا يتصور أن يكون حادثا

وما لم تقبله الذات العلية في الأزم فلا تقبله أبدا لما عرفت من استحالة أن يطرأ القبول على الذات بعد أن لم يكن لها.

وأيضا لو اتصف تعالى بصفة حادثة لم يجز أن يعرى عنها أو عن ضدها أو مثلها وإلا لجاز عروه عن جميع الصفات لأن قبوله لها ذاتي لا يختلف وقد عرفت في ما سبق استحالة عروه عن العلم والقدرة والإرادة والحياة فثبت أن كل ما يقبله من الصفات لا يعرى عنه إلا للاتصاف بضده أو مثله لكن ضد تلك الصفة الحادثة أو مهلها لا يكون إلا حادثا بدليل طرآن عدمه إذ القديم لا يتعدم، وما لا يعرى عن الحوادث يكون حادثا ضرورة فلزم أنه لو اتصف تعالى بصفة حادثة لوجب حدوثه ضرورة وقد عرفت وجوب قدمه جل وعلا.

وأيضا فهو جل وعز لا يتصف إلا بالكمال إجماعا فيلزم في هذه الصفة الحادثة التي فرض اتصافه تعالى بها أن تكون من صفات الكمال وقد فات ذاته العلية في الأزل لفرض حدوثها وفوت الكمال نقص وهو تعالى منزه عنه بإجماع العقلاء.

ولا يعترض على هذا بأنه لا يلزم فوت الذات العلية كمال هذه الصفة الحادثة لاحتمال اتصافه بأمثالها على التوالي لا إلى أول لأنّا نقول لا يخفى أن هذا الاحتمال باطل لأنه تسلسل من باب حوادث لا أولية لها وهو ظاهر الاستحالة.

ويلزم أيضاأن تكون كل صفة من صفاته تعالى واحدة وإلا لزم اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل وهو محال.

بــــا ب الدليل على وجوب الوحدانية له جل وعلا ووجوب استناد الكائنات كلها إليه ابتداء بلا واسطة آلة له منها ولا معين وأنه ليس في الوجود إلا الله سبحانه وأفعاله.

ويلزم أن يكون تعالى واحدا في ذاته بمعنى أنه غير مركب وإلا بزم أن يكون جسما.

وأيضا فلو تركب من جزئين فأكثر لم يخل إما أن يقوم بكل جزء صفات الألوهية أو يختص قيامها بالبعض والأول يلزم منه تعدد الآلهة والثاني يلزم منه الحدوث للاحتياج إلى المخصص بعضها بصفات الألوهية لاستواء جميعها في قبول تلك الصفات.

وليس معنى نفي التركيب في الذات العلية أنها جزء لا يتجزأ وإلا لزم أن تكون جوهرا فردا وقد سبق استحالة الجرمية عليه مطلقا وإنما المقصود أن الذات العلية لا تقبل صغرا ولا كبرا لأنهما من عوارض الأجرام وهو تعالى يستحيل أن يكون جرما.

ويلزم أيضا أن يكون تعالى واحدا في صفاته بمعنى أنه لا مثل له وإلا لزم الحدوث لاحتياج كل من المثلين إلى من نخصصه بالعارض الذي يمتاز به عن مثله.

وأيضا لو كان معه ثان في الألوهية للزم أن يكون ذلك الثاني عام القدرة والإرادة مثله وذلك يؤدي إلى اتصاف أحدهما بالعجز ضرورة سواء اختلفا على التضاد وهو ظاهر أو اتفقا لأن الفعل الواحد يستحيل انقسامه فلا يمكن أن يقع إلا من أحدهما فيلزم عجز الآخر الذي لم يقع منه، وإذا عجز أحدهما وجب عجز الآخر لتماثلهما وذلك يؤدي إلى أن لا يوجد شيء من العالم والعيان يكذبه.

وبهذا الدليل تعرف استحالة أن يكون لشيء من العالم تأثير البتة في أثر ما لما يلزم عليه من خروج ذلك الأثر عن قدرة مولانا جل وعز وإرادته وذلك يوجب أن يغلب الحادث القديم وهو محال فلا أثر إذًا لقدرة المخلوق في حركة ولا سكون ولا طاعة ولا معصية ولا في أثر ما على العموم لا مباشرا ولا تولدا.

والثواب والعقاب لا سبب لهما عقلا وإنما الطاعة والمعصية أمارتان مخلوقتان لله تعالى بلا واسطة معينة من العبد تدلان شرعا على ما اختار سبحانه من الثواب والعقاب ولو عكس سبحانه في دلالتهما أو أثاب وعاقب بدءًا بلا سبق أمارة لحسن ذلك منه جل وعز لا يُسأل عمّا يفعل.

وكسب العبد عبارة عن إيجاد الله تعالى المقدور فيه كالحركة والسكون مثلا مصاحبا لقدرة حادثة فيه تتعلق بذلك المقدور من غير تأثير لها فيه أصلا وهذا الكسب هو متعلق التكليف الشرعي وأمارة الثواب والعقاب شرعا لا عقلا.

والذي يدل على مصاحبة هذه القدرة الحادثة للفعل وإن لم يكن لها فيه تأثير البتة إدراكنا الفرق ضرورة بين حركة الارتعاش ونحوها من الحركات الاضطرارية وبين غيرها من الحركات الاختيارية ولا فرق بينهما بعد السبر التام إلا كون هذه الاختيارية مقترنة بقدرة حادثة في العبد يحس بها تيسر الفعل عليه بخلاف الأولى الاضطرارية.

نخرج لك من هذا أن بقولنا - إن مع الفعل الذي لم يحس صاحبه فيه الاضظرار قدرة حادثة في العبد هي عرض من الأعراض كالعلم ونحوه تتعلق بالفعل وإن لم نر لها تأثيرا فيه أصلا - انفصلنا عن مذهب الجبرية القائلين بنفي قدرة حادثة في العبد مطلقا،

وبقولنا - ليس لتلك القدرة الحادثة تأثير في الفعل أصلا وإنما هي تتعلق به وتصاحبه فقط - انفصلنا عن مذهب القدرية مجوس هذه الأمة القائلين بأن تلك القدرة الحادية في العبد بها يخترع العبد أفعاله على حسب إرادته، قالوا وبذلك أطاع وعصى وعليه أُثيب وعوقب وقد سبق لك أن الثواب والعقاب لا سبب لهما عقلا عند أهل الحق وأن الطاعات والمعاصي أمارات جعلية لا علل عقلية.

فتحقق بهذا تمييز المذهب الحق عن المذهبين الفاسدين وهما مذهب الجبرية والقدرية فإن تمييزه عنهما ممّا يلتبس على كثير.

وكذا لا أثر للطعام في الشبع ولا للماء في الري أو النبات أو النظافة ولا للنار في الإحراق أو التسخين أو نضج الطعام ولا للثوب والجدار في الستر أو دفع الحر والبرد ولا للشجرة في الظل ولا للشمس وسائر الكواكب في الضوء ولا للسكين في القطع ولا للماء البارد في كسر قوة حرارة ماء آخر كما لا أثر لذلك الآخر في كسر قوة برده، وقس على هذه كلما أجرى الله تعالى عادته أن يوجد عنده شيئا ولتعلم أنه من الله بدءًا بلا واسطة ولا أثر فيه لتلك الأشياء المقارنة له لا بطبعها ولا بقوة أو خاصية جعلها الله تعالى فيها كما يعتقد كثير من الجهلة.

وقد ذكر غير واحد من محققي الأئمة الاتفاق على كفر من اعتقد تأثير تلك الأشياء بطبعها والخلاف في كفر من اعتقد أن تأثيرها بقوة أو خاصية جعلها الله تعالى فيها وإن نزعها لم تؤثر.

فقد عرفت بهذه الجمل ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل.

بـــا ــــــــــب ما يجوز في حقه تعالى وبيان الدليل على عدم وجوب مراعاته تعالى الصلاح والأصلح لخلقه وأن ما وقع من ذلك بمحض اختياره تعالى تفضلا منه جل وعز وبيان جواز رؤيته تعالى وما يتعلق بذلك

وأما الجائز فهو كل فعل من أفعاله تعالى لا يجب عليه منه شيء ولا مراعاة صلاح والأصلح وإلا لما وقعت محنة دنيا ولا أخرى ولا تكليف بأمر ولا نهي.

ومن الجائزات رؤية المخلوق له تعالى في غير جهة ولا مقابلة إذ كما صح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى العلم يتعلق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة كذلك يصح تفضله تعالى بخلق إدراك لهم في أعيونهم أو في غيرها يسمى ذلك الإدراك البصر يتعلق به تعالى على ما يليق به وقد أخبر بوقوع ذلك الشرع في حق المؤمنين في الآخرة فوجب الإيمان به.

والرؤية عند أهل الحق لا تستدعي بُنية ولا جهة ولا مقابلة وإنما تستدعي مطلق محل تقوم به فقط وليست بانبعاث أشعة من العين ولا يمنع ذلك منها قرب ولا بعد مفرطان ولا حجاب كثيف كما لا يمنع ذلك من العلم وما تقرر من الموانع في الشاهد فبمحض اختيار الله تعالى أن يحجب عندها لا بها وإنما الموانع عند أهل الحق أعراض مضادة للبصر تقوم بجوهر فرد من العين بحسب العادة وتتعدد بحسب ما فات من المرئيات كما أن البصر بالنسبة إلينا عرض يقوم بذلك الجوهر الفرد من العين عادة ويتعدد بحسب ما رُئِي من المبصرات.

بـــا ــــــــــب الدليل على ثبوت رسالة الرسل عليهم الصلاة والسلام عموما وعلى ثبوت رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصا وبيان وجه دلالة المعجزة وتقريبها بالمثال.

ومن الجائزات بعثة سبحانه رسله للعباد ليبلغوهم أمر الله تعالى ونهيه وإباحته وما يتعلق بذلك وأيّدهم

سبحانه فضلا منه بما يدل على صدقهم في ما بلغوا عنه بحيث يتنزل ذلك منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عنه.

وقد مثل ذلك أئمتنا رضي الله تعالى عنهم بشخص ادّعى في محفل عظيم بمجلس ملكٍ والملك قد حجب الجميع عن مشاهدته فقال الشخص أتعرفون لمَ جمعكم الملك؟ جمعكم ليأمركم بكذا وينهاكم عن كذا ويعلمكم بأنكم استقبلتم هولا جسيما وأمرا تذوب القلوب لمجرد سماعه وكربا يمنع نوم العقلاء عظيما لا يسلم منه إلا من لادر الآن للاستعداد له قبل هجومه وألقى السمع وأحضر كم الفكر لما يشير عليه الملك في ذلك ممن مكنون علومه.

وقد أمرني بتبليغ ذلك إليكم الآن فالبدار البدار إذ ميس بينكم وبين ذلك الأمر المخوف إلا الفليل ممن الزمان، وأنا لكم بين بدي ذلك الناصح الأمين ولانذير العريان وقد أنهيت إليكم رسالة الملك فمن أطاعه وأحسن النظر لنفسه وقد استخلصها واغتنخ عظيم رضاه، ومن عضاه وأهمل النظر لنفسه فقد تعرض لما لا يطاق من هول سخط الملك ولا أحد يطيع إنقاذه من عظنم رداه.

وقولي هذا تعلموه أنه بعلم من الملك ومرءًا منه الآن ومسمع وأنه وإن حجبنا الآن عن مشاهدته فليس هو محجوب عن رؤيتنا وسماع ما يجري بيننا، وهو الذو يضع من يشاء ويرفع وهو القادر أن يعافبني إن كذبت عنه ولا ملجأ في إن عصيته ولا مهرب لي ولا مدفع وقد عهدتموني من لدن يشأتي لا أسمح لنفسي بكذبة على من هو مثلي وعلى شاكتي وإن تفعتني وأمنت فيها من كل ضرر ناحيتي فكيف أتجاسر بعد ما تكابم عقلي ونقضت صبوتي واشتعل المشيب في صدغي ولحيتي على أن أكذب على الملك بمرئ منه ومسمع مع علمي بعظيم سطوته وقهره وأليم عقوبته لمن تعبض لجنابه العلي واستخفّ بعظيم أمره، فإي سماء تظمني وأي أرض تقلّني إن كذبت عنه حرفا وأنا أتحقق أني لو تقولت عنه بعض الأقاويل وفهّمت لكم عنه خلفا لأخذ مني باليمين ولَقطع مني الوتين ولا أجد منكم أحدا عني حاجزين.

ثم إن لم يقنعكم هذا في تحقق صدق مقالتي واستربتم فيّ مع ما جربتم التجربة التام من كمال نصحي لكم وشدة رأفتي بكم وعظيم شفقتي وشرف سابقتي وتنزهي عن كل رذيلة خصوصا رذيلة الكذب وما تتحققون من حسن سيرتي فهنا ما يقطع العدر لكل أحد وتطلع به شموس المعرفة الضرورية على آفاق القلوب حتى لا ينكرها إلا من تعرض لسخط الملك وحقت عليه كلمة العذاب فعاند وجحد.

وذلك أن أسأل الملك كما تفضل ببعثتي إليكم لبيان مراشدكم وإنذاركم قبل هجوم ما يفوت معه استعدادكم لمعادكم يتفضل أيضا بإبانة صدقي في ما عنه بلغت وأني ما كذبت عنه ولا نزغت، بأن يخرق عادته ويفعل كذا ممّا ليس عادته أن يفعله ويخصني بالإجابة بذلك المصدق الفارق دون من

يقوم منكم يسأله مثل ذلك الخارق يبغي به معارضتي وتكذيبي في مقالتي أو ليس هو في الصدق على مثل حالتي.

ثم قال أيها الملك إن كنت صادقا في ما بلغت عنك فاخرق عادتك وافعل كذا فأجابه الملك إلى ذلك وفعله على وفق ما سأل وقد علم الجمع أنه لا يتوصل إلى مثل ذلك الفعل من الملك بحيلة من الحيل فلا خفاء أن ذلك الفعل من الملك يتنزل منزلة تصريحه بصدق الشخص في كل ما يبلغ عنه والعلم بذلك ضروري لمن حضر ذلك المجلس أو غاب عنه ووصله خبره بالتواتر.

ولا يخفى أن هذا المثال مطابق لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا خفاء أنه قد علم ضرورة من سيرتهم عليهم الصلاة والسلام التزام الصدق ورفع الهمة عن كل دناءة والزهد في الدنيا بأسرها بحيث استوى عندهم ذهبها ومدرها والتزام غاية التواضع مع الفقراء والمساكين وإسقاط الجاه والمنزلة عند الخلق وطلبها عند الملك الحق وعظيم ما جُبلوا عليه من الشفقة على جميع المخلوق والنصح التام لعباد الله تعالى وكثرة الخوف منه جل وعز والمبادرة لامتثال ما بلغوا عنه قبل كل أحد والمواظبة إلى الممات على دعاء الخلق إلى الله تعالى مع التسوية في ذلك بين وضيعهم ورفيعهم وغنيهم وفقيرهم وفطينهم وبليدهم وأعجميهم وفصيحهم وحرهم وعبدهم وذكرهم وأنثاهم وحاضرهم وغائبهم وملكهم وسوقتهم ثم سعة الصدر لحمل سوء أدبهم وشدة جفائهم والرأفة على جميعهم أكثر من رأفتهم على أولادهم بل وعلى أنفسهم من غير عوض يأخذونه منهم على ذلك ولا منفعة دنيوية تحصل لهم من قبلهم بل هم عليهم الصلاة والسلام تعرضوا بذلك لشدائد وأهوال نالتهم من جهتهم لا يثبت لهم إلا من هو على صميم الحق قد شغله التلذذ برضى مولاه عن أن يستعظم شيئا يوصله إلى مراده منه ومناه.

وقد ثبت بالتواتر ما نالهم عليهم الصلاة والسلام من عظيم اذاية الخلق بسبب دعائهم إلى الله تعالى حتى أنهم تجاسروا على أفضل الخلق وأكرمهم على الله تعالى نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فآذوه وضيقوا عليه وقاتلوه حتى أنهم كسروا رباعيته وأدمّوا منه ذلك الوجه الأبهى الأرفع الكريم وحجبوا لشقائهم عن مشاهدة تلك المحاسن التي الكشف عن أدناها يدهش الفكر ويكسر النفس لما ترى من خرق العادة في تلك الخلق الوسيم والخلق العظيم، وكيف يفلح قوم أدموا وجه نبيهم الرؤوف عليهم وقد استقبلهم بشمس طلعته ومحاسن قمر وجهه مباشرا لهم بتلك الذات الزكية المرفعة ليأخذ بحجزهم عن النار حريصا على ردهم عنها ولو بسيف قبل أن يفوتهم الأمر بالحلول في دار الأبوار.

فهذا كله يدل بمجرده على أنهم عليهم الصلاة والسلام صادقون في كل ما أتوا به عن الله تعالى وقرينة حالهم وحدهم تنافي حالة الكذب ضرورة، كيف وقد أيّدهم الله بخوارق يقطع بأنه لا يتواصل إليها بحيلة سحر ولا بغوص في طب ولا غيره كإحياء الموتى وفلق البحر أطوادا ونحو ذلك ولو كان ذلك ممّا

يتوصل إليه بالحيل لاستحال عادة أن ينفردوا بذلك عن جميع أهل الأرض هذا، وقد عُلم ضرورة أنهم كانوا في غاية البعد عن هذه العلوم وأربابها وأسبابها وما كنتَ تتلواْ من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينل إذًا لارتاب المبطلون وهذا ممّا أقر به الموافق والمخالف، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعي إلى البحث والتفتيش والعادة تحيل أن تكون لهم نسبة إلى شيء من ذلك إلا ويُعلم ويُقرعون به ويشتهر أمره حتى لا يخفى على أحد.

وبالجملة فصِدقُ الرسل عليهم الصلاة والسلام معلوم على ضرورة لكل موفق.

وعصمتهم من الكذب معلومة عقلا بدليل المعجزة ومن كبائر المعاصي وصغائر الخسة بالإجماع ومن سائر الذنوب فإن الخلق المبعوثين إليهم مأمورون بالاقتداء بهم ولا يأمر تعالى بمعصية.

وأفضلهم نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم، بعثه سبحانه إلى أهل الأرض كافة وأيّده بمعجزات لا حصر لها وأفضلهم القرآن العظيم الذي إعجازه للخلق مدرك بالعيان إلى الآن.

فوجب تصديقه صلى الله عليه وسلم في كل ما أتى به عن الله تعالى كالبعث لعين هذا البدن لا لمثله إجماعا ونحوه من سؤال القبر ونعيمه وعذابه والصراط والميزان والحوض والشفاعة للعصاة المؤمنين في إنقاذهم من النار بعد نفوذ الوعيد في جماعة منهم إجماعا وتأبيد نعيم المؤمنين وعذاب الكافرين ومعرفة تفاصيل ما أتى به صلى الله عليه وسلم مبين في كتب الأئمة من الفقه والحديث.

والقصد بهذة العجالة إنما هو ذكر ما يخرج المكلف عن التقليد في العقائد، وفَهمُ هذه الجمل وافٍ بذلك إن يسر الله سبحانه أتمّ وفاء، وهو جل وعلا المستعان والمسؤول أن يخرجنا بفضله ويخرجَ بنا من الظلمات إلى النور وأن يكرمنا ويكرم على أيدينا بما يوجب لنا ولأحبتنا من التنعم في أعلى الفردوس بشريف مقرفته ولذيذ رؤيته أعظم سرور.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

هذا متن الكبرى المسمى بـ (عقيدة أهل التوحيد) للإمام المجتهد العالم العلامة المحقق العارف بالله، سيدي أبي عبدالله محمد بن يوسف السنوسي الحسني التلمساني، رحمه الله، ونفع بعلومه المسلمين آمين.

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد، خاتم النبيين وإمام المرسلين، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين، وعن التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أول الواجبات بعد البلوغ

اعلم - شرح الله صدري وصدرك، ويسر لنيل الكمال في الدارين أمري وأمرك – أن أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ، أن يُعمِل فكرَه فيما يوصله إلى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة، والأدلة الساطعة، إلا أن يكون حَصَل له العلمُ بذلك قبل البلوغ، فليشتغل بعده بالأهم فالأهم.

حكم المقلد

ولا يرضى لعقائده حرفة التقليد، فإنها في الآخرة غير مُخَلِّصة عند كثير من المحققين، ويُخشى على صاحبها الشكُّ عند عروض الشبهات، ونزول الدواهي المعضلات كالقبر ونحوه، مما يفتقر فيه إلى قول ثابت بالأدلة، وقوة يقين، وعقد راسخ لا يتزلزل، لكونه نتج عن قواطع البراهين، ولا يغتر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوة تصميمه، وكثرة تعبده، للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعَبَدَة الأوثان، ومن في معناهم، تقليدا لأحبارهم وآبائهم الضالين المضلين.

بيان طريق المعرفة

وإذا عرفت هذا أيها المقلد، الناظرُ لنفسه بعين الرحمة، فأقرب شيء يخرجك عن التقليد، بعون الله تعالى، أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك، وذلك نفسُك قال الله تعالى: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) فتعلم على الضرورة أنك لم تكن ثم كنت، فتعلم أن لك موجدا أوجدك، لاستحالة أن توجد نفسك، وإلا لأمكن أن توجِد ما هو أهون عليك من نفسك، وهو ذات غيرك، لمساواته لك في الإمكان.

وانما قلنا: هو أهون عليك، لما في إيجادك نفسَك مِن زيادة التهافت، والجمع بين متنافيين، وهو تقدُّمُك على نفسك، وتَأَخُّرُك عنها، لوجوب سبقِ الفاعل على فِعْله، فإذا كانت ذاته نفسُ فِعلِه، لزم المحذورُ المذكور.

فإذا قلتَ: كيف أعلم ضرورة سبقِ عدمي، وقد كنتُ ماء في صلب أبي، وكذا أبي في صلب أبيه، وهلم جرا؟.

غاية الأمر أني أعلم ضرورة تحولي من صورة إلى صورة، لا من عدم الى وجود كما ذكرت؟.

فالجواب: أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التي نشأت عنها قطعا , فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوما ثم كان، وإذا كان معدوما ثم وُجِد فلا بد له من مُوجِد، فقد تمَّ لك البرهان القاطع - بهذا الزائدِ مِن ذاتك - على وجود الصانع دون حاجة إلى غيره.

ثم إذا نظرت إلى هذا الزائد من ذاتك، وجدَّتَه جرما يَعْمُرُ فراغا، يجوز أن يكون على ما هو عليه من المقدار المخصوص، والصفة المخصوصة، وأن يكون على خلافهما، فتعلم قطعا أن لصانعك اختيارا في تخصيص ذاتك ببعض ما جاز عليها.

فيخرج لك من هذا: البرهانُ القاطعُ على أن النطفةُ التي نَشَأْتَ عنها قطعا، يستحيل أن تكون هي الموجدةَ لذاتك، لعدم إمكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتَك ببعض ما جاز عليها.

وأيضا: لا طبع لها في وجود ذاتك، وإلا لكنت على شكل الكرة، لاستواء أجزاء النطفة، ولا في نموها، وإلا لكنت تنمو أبدا.

ومن هنا أيضا تعلم أن تلك النطفة، وسائرَ العالم، لم يكن ثم كان، إذ كله مثلك، جرم يعمر فراغا، يمكن وجوده وعدمه، واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها، فيحتاج كما احتجتَ إلى مخصص يخصصه بما هو عليه، لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب ويجوز ويستحيل.

وقد وجب لذاتك سَبْقُ العدم، فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك، إذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديما، والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم، كما يأتي، للزم أن يختص أحد المثلين عن مثله بصفة واجبة وهو محال، لِما يلزم من اجتماع متنافيين، وهو أن يكون مِثْلا غير مثل.

نخرج لك بالنظر في ذاتك، وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممكنات، البرهانُ القاطع على حدوث العالم كله، علوه وسفله، عرشه وكرسيه، أصله وفرعه، وأن جميعَه عاجز عن إيجاد نفسه، وعن إيجاد غيره، كعجزك، وأن الجميع مفتقر إلى فاعل مختار، كافتقارك، (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)

وأيضا لو نظرتَ إلى تغيُّر صفات العالم، قَبولا وحُصولا، لَدَلَّكَ ذلك على حدوثها، لِما يأتي من استحالة تغير القديم، ودَلَّكَ حدوثُها على حدوث موصوفِها، لاستحالة عُرُوِّهِ عنها.

أدلة إبطال حوادث لا أول لها

وتقديرها حوادث لا أول لها، يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له عددا، قبل ما وجد منها الآن، لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه، ففراغ ما لا نهاية له من عدد الحوادث مُحال، فما توقف عليه الآن من وجود الحوادث، يجب أن يكون محالا، فيلزم أن تكون عدما، مع تحقق وجودها.

وأيضا يلزم على وجود حوادث لا أول لها، أن يقارن الوجود الأزلي عدمه، وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه، مع زيادة ما عُلِم بين العددين من وجوب المساواة أو نقيضها، وأن يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله، وهكذا لا إلى أول في الأحكام، ومِن لازِمِها سبقُ محكوم عليه بالفراغ، فيلزم أن يسبق أزلي أزليا، وإن أجيب بالنهاية في الإحكام، لزم أن ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد.

فصل في بيان صفة القدم

ثم تقول: يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما، أي غير مسبوق بعدم، وإلا افتقر إلى محدث، وذلك يؤدى إلى التسلسل، إن كان محدِثُه ليس أثرا له، أو إلى الدور إن كان، والتسلسل والدور محالان، لما في الأول من فراغ ما لا نهاية له بالعدد، وفي الثاني من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها.

فصل في وجوب البقاء

ثم تقول: ويجب أن يكون باقيا، أي لا يلحق وجودَه عدم، وإلا لكانت ذاته تقبلهما، فيحتاج في ترجيح وجوده إلى مخصص، فيكون حادثا، كيف وقد مرَّ بالبرهان آنفا وجوبُ قِدَمه، ومِن هنا تعلم أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه.

فصل في وجوب مخالفته للحوادث

ومن هنا أيضا تعلم وجوبَ تَنَزُّهه تعالى أن يكون جرما، أو قائما به، أو محاذيا له، أو في جهة له، أو مرتسما في خياله، لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث، فيجب له ما وجب لها، وذلك يقدح في وجوب قدمه وبقائه، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته.

فصل الصفات المعنوية

كونه تعالى قادراً مريداً

ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا، وإلا لَمَا أوجدك، ومريدا، وإلا لما اختَصَصْتَ بوجودٍ، ولا مقدار، ولا صفة، ولا زمن، بدلا عن نقائضها الجائزة، فيلزم إما قدمُك، أو استمرار عدمك.

ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة، أو علة موجبة، فإن أجيب عن التأخير في الطبيعة

بالمانع، أو فوات الشرط، لزم عدمُ القديم، أو التسلسل، لنقل الكلام إلى ذلك المانع أو ذلك الشرط.

كونه تعالى عالماً

ثم يجب لصانعك أن يكون عالما، وإلا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به، وإمداده بما يحفظها عليه، ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الإحاطة بأسرارها.

كونه تعالى حياً

وحَيًّا، وإلا لم يكن بهذه الأوصاف التي سبق وجوبها.

كونه تعالى سميعاً بصيراً متكلماً

وسميعا، بصيرا، متكلما، وإلا لاتصف - لكونه حيا – بأضدادها، وأضدادُها آفات ونقص، وهي عليه تعالى محال، لاحتياجه حينئذ إلى من يكمله، كيف وهو الغني بإطلاق، المفتقر إليه كل ما سواه على العموم.

والتحقيق: الاعتمادُ في هذه الثلاثة على الدليل السمعي، لأن ذاته تعالى لم تُعرف حتى يحكم في حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها عند عدمها، ولا يستغني بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا، لِمَا نجده من الفرق الضروري بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا، وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل.

وبهذا يثبت كونه مدرِكا، عند مَن أثبته، والتحقيق فيه الوقف، لما تقدم من أن التحقيق في نفي النقائص، الاعتمادُ على السمع، وقد ورد في السمع والبصر والكلام، ولم يرد في الإدراك، وجزم بعضهم بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالأجسام، يعني: ويدخل في العلم، والحق انه لا يستلزمه.

وبالجملة، فمجموع ما فيه ثلاثة أقوال، وأقربها الوقف كما قدمناه.

صفات المعاني

ثم نقول: يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تُلازِمها معانٍ تقوم بذاته تعالى، فيكون قادرا بقدرة، مريدا بإرادة، ثم كذلك إلى آخرها، إما لِتَحقُّق تلازمها في الشاهد، وإما لأنها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذاتُ قدرةً إرادةً عِلمًا، ثم كذلك ما بعدها، لثبوت خاصية هذه الصفات لها.

وكون الشيء الواحد ذاتا، معنىً محالٌ، لأنه يلزم أن يضادَّ وأن لا يضادّ، وأن يستلزم وجود محلٍّ، وأن لا يستلزمه، وذلك جَمْعٌ بين متنافيين، وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا، على

القول بنفي الأحوال، وأصل ذلك المسألة المشهورة بـ (سواد حلاوة)

حجج نفات صفات المعاني والرد عليها

فإن قالوا: ويلزم من وجودها تعليل الواجب، وذلك مستلزم جوازَه.

قلنا: معنى التعليل هنا التلازم، لا إفادةُ العلةِ معلولَها الثبوتَ.

قالوا: لو وجدت للزم تَكَثُّر القديم بها، والإجماع أن القديم واحد.

قلنا: الموصوف لا يتكثر بصفاته، بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة، وهو واحد، ومعنى الإجماع: أن الموصوف بصفات الألوهية واحد.

قالوا: لو وجدت للزم تعدد الآلهة، لمشاركتها له في أخص وصفه، وهو القدم، وذلك يوجب الاشتراك في الأعم.

قلنا: ممنوع أن القدم صفة ثبوتية، فضلا عن أن يكون صفة نفسية، فضلا عن أن يكون أخص، ثم الإيجاب للأخص في باب التماثل ممتنع، لوجود الاشتراك في الأعم مع انتفائه في الأخص.

فصل في الاستدلال على قدم صفاته تعالى

ثم نقول: يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة، إذ لو كان شيء منها حادثا، للزم أن لا يعرى عنه، أو عن الاتصاف بضده الحادث، ودليل حدوثه: طريان عدمه، لما علمت من استحالة عدم القديم، وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة، وقد تقدم مِثْلُ ذلك في الاستدلال على حدوث العالم.

فإن قلت: إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو عنه، أو عن ضده، ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا، ثم يطرأ الاتصاف بهما، فتتحقق ذاته دونهما، فلا يلزم الحدوث؟.

فالجواب: أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما، لجاز أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات، إذ القبول لا يختلف، لأنه نفسي، وإلا لزم الدور أو التسلسل، وخلو القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا في الحادث، لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة، وفي القديم، لوجوب اتصافه بما دل عليه فعله، كالعلم والقدرة والإرادة، ولو فُرِضَت حادثةً للزم الدور أو التسلسل، لتوقف إحداثها عليها.

وإذا عرفت وجوب قدم الصفات، عرفت استحالةَ عدمها، لِما قدَّمنا من بيان استحالة العدم على القديم، نخرج لك بهذا استحالةُ التغير على القديم مطلقا، أما في ذاته، فلوجوب قدمه وبقائه لما مر، وأما في صفاته فلما ذُكِر الآن، ومن ثَمَّ استحال على علمه أن يكون كسبيا، أي يحصل له عن

دليل، أو ضروريا أي يقارنه ضرر، كعلمنا بألمنا، أو يطرأ عليه سهو أو غفلة، واستحال على قدرته أن تحتاج إلى آلة،أو معاونة، وعلى إرادته أن تكون لغرض، وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدرا كه - على القول به- أن تكون بجارحة أو مقابلة أو اتصال، أو يكون كلامه حرفا أو صوتا، أو يطرأ عليه سكوت، لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث.

فصل في بيان أن صفاته تعالى واحدة

ثم نقول: يجب لهذه الصفات الوحدة، فتكون قدرة واحدة، وإرادة واحدة، وعلما واحدا، وكذا ما بعدها

متعلقات الصفات

ويجب لها عدم النهاية في متعلقاتها، فتتعلق القدرة والإرادة بكل ممكن، والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي، وهي كل واجب، وجائز، ومستحيل، والسمعُ والبصر والإدراك - على القول به - بكل موجود.

أما عدم النهاية في متعلقاتها، فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له، لاستحال ما عُلِم جوازُه، وافتقر إلى مخصص.

لا يقال: جاز التعلق بالجميع، لكن منع منه مانع، لأنا نقول: المانع إن ضادَّ الصفةَ، لزم عدمها، وعدمُ القديم محال، وإلا فلا أثر له، وأيضا فالتعلق نفسي، يستحيل أن يمنع منه مانع، والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة، لتعددها بالنسبة إلينا، بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين، مع بقاء الآخر، لا تعلقها.

وأما دليل وحدتها، فلأنها لو تعددت بتعدد متعلقاتها، للزم دخول ما لا نهاية له عددا في الوجود، وهو محال، وإلا لم يكن لبعض الأعداد ترجيح على بعض، فتفتقر في تعيين بعضها إلى مخصص، وذلك يوجب حدوثها، وقد تبين وجوبُ قِدَمها هذا خلف، فتعين اذاً وجوب وحدتها.

فان قلت مثلا: العلم في حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقه، وكذا غيره، فلو قام العلم مثلا في حقه تعالى مقام علوم، لجاز أن يقوم في حقه تعالى مقام القدرة والإرادة وسائر الصفات، بجامع قيامه مقام صفاتٍ متغايرة، بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها، وذلك مما يأباه كل مسلم.

قلنا: الفرق أن التغاير في العلوم الحادثة، لأجل التغاير في المتعلق مع الاتحاد في النوع، فحيث فرضت الوحدة في العلم مثلا، زال التغاير، أما العلم والقدرة وسائر الصفات، فمتغايرة في حقائقها جنسا، فلو قام بعضها مقام بعض، لزم قلب الحقائق، ولزم ما تقدم في مسالة سواد حلاوة.

فصل صفة الوحدانية

ثم نقول: يجب لهذا الصانع أن يكون واحدا، إذ لو كان معه ثان، للزم عجزُهما، أو عجزُ أحدهما عند الاختلاف، وقهرُهما، أو قهرُ أحدهما عند الاتفاق الواجب، مع استحالة ما علم إمكانه لكل واحد باعتبار الانفراد، ونفي وجوب الوجود لكل واحد منهما، للاستغناء بكل منهما عن كل منهما، فإن لم يجب اتفاقهما، بل جاز اختلافهما، لزم قبولهما العجز، وعاد الأول.

ويلزم أيضا في الاتفاق مطلقا، العجزُ، لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام، فيتمانعان فيه، فيلزم عجزهما، أو عجز أحدهما، كما في الاختلاف، والعجزُ على الإله محال، لأنه يضاد القدرة، فإن كان قديما لزم استحالة عدمه، فيجب أن لا يقدر هذا الإله على شيء دائما، وإن كان حادثا فضده، وهو القدرة القديمة، فيستحيل عدمها، فلا يوجد العجز، وأيضا فيستحيل اتصاف الإله بصفة حادثة.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن ينقسم العالَمُ بينهما قسمين، فيكون أحدهما قادرا على أحد القسمين والآخر على الآخر فلا يلزم التمانع؟.

فالجواب: أنه قد تقرر قبلُ استحالةُ التناهي في مقدورات الإله ومراداته، فيستحيل هذا الفرض الذي ذكر في السؤال، وأيضا، فالقسمان إن كانا معا في الجواهر، لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتماثل، فيلزم التمانع، وإن كان أحد القسمين الجواهرَ والآخرُ الاعراضَ، فذلك لا يعقل، إذ القدرة على إيجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على أعراضها، وكذلك العكس، للتلازم الذي بينهما، ثم ذلك لا يدفع التمانع عندما يريد أحدهما أن يوجد الجواهر والآخر لا يريد أن يوجد عرضه.

ويصح إثبات هذ العقد – وهو الوحدانية - بالدليل السمعي، ومَنَعَهُ بعض المحققين، وهو رأيي، لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها، ولا أثر للدليل السمعي في ثبوت الصانع، فكذا ما يتوقف عليه، والله اعلم.

ويصح أن يُستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات، فنقول: يلزم من تعدد الإله وجودُ ما لا نهاية له عددا، إن تعدد بعدد الممكنات، والاحتياج إلى مخصص إن وقف دون ذلك، وكلاهما محال.

وبهذا الدليل بعينة - أعني دليل التمانع - يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد، ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها، بل هي موجودة مقارنة لها.

وإنما قلنا بوجود قدرة مقارنة، لما نجده من الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وحركة

الاختيار.

تعريف الكسب

وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها، مقارِنة له، من غير تأثير عبر أهل السنة – رضي الله عنهم - بالكسب، وهو متعلق التكليف الشرعي، وأمارة على الثواب والعقاب، فبطل إذن مذهب الجبرية، وهو إنكار القدرة الحادثة، لما فيه من جحد الضرورة، وإبطال محل التكليف، وأمارة الثواب والعقاب، ومن هنا كان بدعةً.

ومذهبُ القدرية، وهو كون العبد يخترع أفعالَه، على وفق مراده، بالقدرة التي خلق الله له، لما علمت من دليل الوحدانية، واستحالة شريك مع الله تعالى أيًّا كان.

ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم إمكانه، إذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها، قبل تعلق القدرة الحادثة، فلو منعتها القدرة الحادثة للزم ما ذكر، وترجيح المرجوح.

قالوا: لم يزل يقدر عليها، بأن يسلب القدرة الحادثة.

قلنا: فقد لزم إذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة، وأيضا: من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، فلا يمكن سلبها عندكم بعد التكليف.

قالوا: فكيف يثيبه أو يعاقبه على غير فعله؟

قلنا: يفعل ما يشاء، لا يسأل عما يفعل، والثواب والعقاب غير معلَّلين، وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما، يخلق الله تعالى منها في كل مكلف ما يدل شرعا على ما أراد به في عقباه، فكلٌّ ميسر لما خلق له (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) نسأله سبحانه حسن الخاتمة بفضله.

قالوا: كيف يُمدح العبد أو يذم على غير ما فعل؟ ويلزم أن تكون للعباد الحجة في الآخرة، وقد قال الله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)

قلنا: من معنى ما قبله، وأيضا: فيبطل بمسألة خلق الداعي والقدرة الحادثة وبعلمه القديم المحيط بكل شيء، والحق أن العبد مجبور في قالب مختار، فحسن فيه رَعْي الأمرين، على تقدير تسليم أصل التحسين والتقبيح العقليين.

فصل بطلان القدرة بواسطة في غير محلها

وإذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة في محلها، بطل لذلك أيضا تأثيرها بواسطة مقدورها في غير محلها، كرمي الحجر، والضرب بالسيف، ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا، وهو المسمى بالتولد عند القدرية، مجوس هذه الامة، مع ما فيه – على مذهبهم - من وجود أثر بين مؤثرين، ووجود فعل من غير فاعل، أو فاعل من غير إرادة ولا علم بالمفعول، ونحو ذلك من

الاستحالات المذكورة في المطولات.

واتفق الأكثر على عدم تولد الشبع والري ونحوهما عن الأكل والشرب وشبههما، وذلك مما ينقض أيضا على القائلين بالتولد، وبالله التوفيق.

وهذا الذي ذكر في أوصافه تعالى إلى هنا هو كله مما يجب في حقه تعالى، وإذا علم ما يجب في حقه تعالى، عُلم ما يستحيل، وهو ضد ذلك الواجب.

فصل في جواز رؤيته تعالى

ويجوز في حقه تعالى أن يرى بالأبصار على ما يليق به جل وعلا، لا في جهة، ولا في مقابلة، لقوله تعالى: (إلى ربها ناظرة)، ولسؤال موسى كليمه عليه السلام لها، إذ لو كانت مستحيلة ما جَهِل أمرَها، ولإجماع السلف الصالح، قبل ظهور البدع، على ابتهالهم إلى الله تعالى، وطلبهم النظر إلى وجهه الكريم، ولحديث: (سترون ربكم) ونحو ذلك مما ورد، والظواهر إذا كثرت في شيء أفادت القطع به.

ولا يعارضها قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار) لأن الإدراك أخصّ، لإشعاره بالإحاطة، ولا شك أنها منتفية مطلقا، سلمنا أنه الرؤية، لكن المراد في الدنيا، أو هو من باب الكل لا الكلية.

ولا قوله عز وجل: (لن تراني) لأن المراد: في الدنيا، إذ هو المسؤول لموسى عليه السلام، والأصل في الجواب المطابقة، ولهذا قال: (لن تراني) ولم يقل: لم أُرَ، أو: لم تمكن رؤيتي، وقد يستأنس لذلك بما تقرر في المنطق أن نقيض الوقتية يؤخذ فيه وقتها المعين.

وأما إثباتها بالدليل العقلي المشهور، وهو أن مصحح الرؤية الوجود فضعيف، لأن الوجود عينُ الموجود، فلا يصح أن يكون علة.

ومعتمد من أحالها من المبتدعة أنها تستدعي الجهة والمقابلة، وهو باطل لأن ذلك مفرَّع على انبعاث الأشعة، فتتصل بالمرئي، وذلك لو صح لوجب أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته، وهو باطل على الضرورة.

قالوا: إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضيء، فأعان على رؤية ما قابله كالبلور المُعِيْنِ بإشراقه على رؤية ما فيه.

قلنا: فيلزم أن لا يرى من الهواء إلا قدر حدقته، وإيضا فنحن نرى والهواء مظلم، وما نرى والهواء مشرق.

ومما ينقض عليهم، عدم رؤية الجوهر الفرد، مع اتصال الشعاع به، ولا يناله من ذلك وحدَه، إلا ما يناله مع غيره، ورؤية الكبير مع البعد صغيرا، مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعه.

قالوا: إنما ذلك لأن الشعاع نفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته المرئي، فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم عليها من سائر الخطوط، فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفي المرئي.

قلنا: فيلزم إذا انتقل المرئي إلى مقدار تلك الزيادة من البعد أن لا يرى والمشاهدة تكذبه.

ومما ينقض عليهم رؤية الأكوان، مع أن الأشعة لم تتصل بها.

قالوا: المرئي ما اتصلت به، أو قام بما اتصلت به.

قلنا: فيلزم أن تُرى الطعوم والروائح، لقيامها بما اتصلت به.

قالوا: إنما ذلك فيما يقبل الرؤية.

قلنا: فها هو البعيد يرى دون لونه.

ومما ينقض عليهم، رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا في الجو، ورؤية النار على البعد دون ما دونها، وأيضا الانبعاث إنما يكون عن اعتماد إلى جهة، والسبر يبطله.

ثم لزوم المقابلة يبطل رؤية الإنسان نفسَه في المرآة والماء.

قالوا: لم تتثبت الأشعة فيهما لعدم التضريس، فانعكست إلى الرائي.

قلنا: فيلزم أن لا يرى المرآة والماء، لعدم قاعدة الأشعة فيهما.

قالوا: إنما يرى صورة منطبعة لا نفسه فيهما.

قلنا: فيلزم أن لا تبعد ببعده.

ومما يلزم على اشتراط المقابلة أن لا يرى الرائي إلا قدر ذاته، إذ لا يقابل أكبر منها.

قالوا: الشعاع أعان على ذلك.

قلنا: قد تقدم جوابه.

ولو سلم ذلك كله، فرؤية الله تعالى لكل موجود، ولا بنية، ولا شعاع، وليس في جهة، ولا مقابلة، يهدم ما أصلوه.

وأيضا: فما ثبت من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه، مع غاية البعد، وكثافة الحجب، يمنع ما تخيلوه من الأشعة والموانع.

وإذا تقرر هذا، فالبصر عند أهل الحق عبارة عن معنىً يقوم بمحلٍّ مّا، يتعلق المرئيات، ويتعدد في حقنا بتعددها، وما لم يُرَ من الموجودات فلموانع قامت بالمحل على حسبها، وهل قام في العمى مانع واحد يضاد جميع الادراكات؟ أو موانع تعددت بتعدد ما فاتت رؤيته من الموجودات؟ فيه تردد.

فصل أفعال العباد مخلوقة لله تعالى

ومن الجائزات في حقه تعالى، خلقُ العباد، وخلق أعمالهم، وخلق الثواب والعقاب عليها، لا يجب عليه شيء من ذلك، ولا مراعاة صلاح ولا أصلح، وإلا لوجب أن لا يكون تكليفٌ، ولا محنة دنيوية، ولا أخروية.

والأفعال كلها، خيرها وشرها، نفعها وضرها، مستوية في الدلالة على باهر قدرته جل وعز، وسعة علمه، ونفوذ إرادته، لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص، كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما كان عليه، فأكرم سبحانه من شاء بما لا يكيف من أنواع النعيم بمجرد فضله، لا لميلٍ إليه، أو قضاء حق وجب له عليه، وعَدَلَ فيمن شاء بما لا يطاق وصفه من أصناف الجحيم، لا لإشفاء غيظ، ولا لضرر ناله من قِبَله.

وكلا النوعين دال على سعة ملكه، وانقياد جميع الممكنات لإرادته، وعدم تعاصيها على باهر قدرته، كل منها واقع على ما ينبغي من جريه على وفق علمه وإرادته، من غير أن يتجدد له بذلك كمال أو نقص، لا حالا، ولا مآلا، فالوجوب إذن والظلم عليه محالان، إذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات، والظلم يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي.

ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض، لأنه لو كان له غرض في الفعل لأوجبه عليه، وإلا لم يكن له علة، فيكون مقهورا، كيف وربك يخلق ما يشاء ويختار؟.

وأيضا: فالغرض إما قديم، فيلزم قِدَمُ الفعل، وقد مر برهانُ حدوثه، أو حادث، فيفتقر إلى غرض ثم كذلك، ويتسلسل فيؤدي إلى حوادث لا أول لها، وقد مر برهان بطلانه.

وأيضا: فالغرض إما مصلحة تعود إليه، أو إلى فعله، فالأول محال، لاستلزامه اتصاف ذاته العلية بالحوداث، والثاني محال، لعدم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح، ولأنه قادر على إيصال تلك المصلحة إلى العبد مثلا من غير واسطة، ولأنه يلزم فيه تعليل الشيء بنفسه، أو التسلسل، لنقل الكلام الى تلك المصلحة نفسها.

قالوا: إذا لم يكن غرضٌ، فالفعل سَفَه.

قلنا: السفهُ عُرفا ما فُعِل مع الجهل بالعواقب، أو ترجيح اللذات الحاضرة، حتى يفعل السفيه ما فيه ضرره، أو حتفه، وهو لا يشعر، وأين هذا من فعل المتعالي عن تجدد كمالٍ أو نقصان، الذي لا يعزب عن علمه شيء على الإطلاق، من سر وإعلان؟.

الحسن ما حسّنه الشرع

وإذا عرفت - بما ذكر - عدمَ رجحان بعض الأفعال على بعض، بالنسبة إليه تعالى، عرفت

جهالة من تسوَّر على الغيب، ورأى أن العقل يتوصل وحده دون شرع، إلى إدراك الحسن والقبيح عنده جل وعلا، على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا، لم يجزِم العقلُ بشيء من ذلك، لتعارض أوجهٍ من النظر في ذلك متضادة، فإنا لم نعرف وجوب الايمان، ولا تحريمَ الكفران، إلا بعد مجيء الشرع.

النبوات

فصل في جواز إرسال الرسل

ومن الجائزات، ويجب الإيمان به، بعثُ الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه وإباحته، وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع، لما عرفت أن الفعل لا يدرك دون شرع، طاعة ولا معصية ولا ما بينهما.

المعجزة

وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وهي فعل الله سبحانه الخارق للعادة، المقارن لدعوى الرسالة، متحدى به قبل وقوعه، غير مكذب، يعجز من يبغي معارضته عن الإتيان بمثله.

فاحترز بالأول من القديم، فليس فعلا لله تعالى، فلا يكون معجزة، ودخل فيه الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به، كتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن، فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، دون غيره، إذ غيره إذا تلاه، إنما يحكيه، وليس هو الآخذ له عن الملَك، ودخل فيه ما لا تتعلق به القدرة الحادثة، كإحياء الموتى، وتكثير الطعام، وانقياد الحجر والشجر، وغير ذلك.

وعيّن بعض أصحابنا في المعجزة أن تكون من النوع الثاني لا الأول، فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص، واطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس، وكلا الأمرين ليس هو من فعله، ولا كسبه، وهذا الثاني أظهر، والله أعلم.

فإن قلت: قد يتحدى النبي بعدم الفعل، كما قال عليه الصلاة والسلام: (قد عصمني ربي)، وكما قال نوح عليه السلام: (فكيدوني جميعا) وقال: (ثم اقضوا إلي ولا تنظرون) فقد وقع التحدي بعدم الفعل، كالضرب والقتل.

فالجواب: أن إعلامه وإخباره بذلك على وفق ما ظهر، هو المعجزة، وهو فعل الله خلقه له.

ومنهم من قَيد هذا الاعتراض، فزاد لإدخال ما ورد بعد قوله في شروط المعجزة: وهو فعل لله تعالى، فقال: أو ما يقوم مقامه.

واحترز بقوله: (خارق للعادة) من المعتاد، فإنه يستوي فيه الصادق والكاذب، ومن المعتاد: السحر ونحوه، وإن كان سببه العادي نادرا، خلافا لمن جعل السحر خارقا، لكن لسبب

خاص به، ومن المعتاد أيضا ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص، كجذب الحديد بحجر المغناطيس.

وبقوله: (مقارنا لدعوى الرسالة) مما وقع بدون دعوى، أو بدعوى غير دعوى الرسالة، كدعوى الولاية.

وبقوله: (متحدى به قبل وقوعه) أي يقول: آيةُ صدقي كذا، مما وقع بدون تحديه، كالإرهاص ونحوه، أو تحدى به لكن بعد وجوده.

وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته؟ قولان للأشعري، وقال بالثاني أبو بكر الباقلاني، وهو الظاهر، فإن حفظ ما نص عليه من أحكام شرعه في حياته لا باعث على تلقيه منه.

وبقوله: (غير مكذب) مما إذا قال: آية صدقي أن يُنْطِق اللهُ يدي، فنطقت بتكذيبه، وفي تكذيب الميت المتحدي بإحيائه، قولان للقاضي وإمام الحرمين، واختار بعض المتاخرين عدمَ القدح في تكذيب اليد وشبهها، لعدم التحدي بتصديقها.

وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية، أو وضعية، أو عادية بحسب القرائن؟ اقوال.

أما على الأولين فيستحيل صدورها على يد الكاذب، لما يلزم على الأول من نقض الدليل العقلي، وعلى الثاني من الخُلْف في خبره جل وعلا، إذ تصديق الكاذب كذب، والكذب عليه جل وعلا محال، لأن خبره على وفق علمه، فيكون صدقا، فلو انتفى لانتفى العلم ملزومه، وهو محال لما عرفت من وجوبه.

فإن قلت: قد وجدنا العالِمَ منّا بالشيء يخبر عنه بالكذب؟

قلنا: كلامنا في الخبر النفسي، لا في الألفاظ، لاستحالة اتصاف الباري تعالى بها، والعالم منا بالشيء يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه، الذي قام به العلم، بخبر كذب على غير وفق علمه، غايته أن يجد في نفسه تقديرَ الكذب لا الكذب.

وأيضا: لو اتصف الباري تعالى بالكذب، ولا تكون صفته إلا قديمة، لاستحال اتصافه بالصدق، مع صحة اتصافه به، لأجل وجوب العلم له تعالى، ففيه استحالة ما علمت صحته.

وأما إن قلنا: إن دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن، فحيث حصل العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها، فإنه يستحيل أن يكون كاذبا، وإلا لانقلب العلم الضروري جهلا، ولم يُجْرِ سبحانه وتعالى عادَته من أول الدنيا إلى الآن إلا بعدم تمكين الكاذب من المعجزات، وإذا خيل بسحر ونحوه، أظهر الله فضيحته عن قرب، فلله الحمد على معاملته في ذلك ونحوه، بمحض الفضل والكرم.

ويجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة، ولا يحصل حيئئذ بها عِلمُ صدقِهِ، وإلا لكان الجهل علما، وتجويز خرق العادة عند حصول العلم بالصدق في حق المُحِقّ لا يقدح في العلم، إذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه، ألا ترى أنا نجوِّز استمرارَ عدمِ العالم، مع علمنا ضرورةً بوجوده، إذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه محال لذاته، لا أنه محتمل الوقوع.

وإذا علم صدق الرسل، عليهم الصلاة والسلام، لدلالة المعجزة، وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله تعالى

عصمة الأنبياء

ويستحيل عليهم الكذب عقلا، والمعاصي شرعا، لأنا مأمورون بالاقتداء بهم، فلو جازت عليهم المعصية، لكنّا مأمورين بها (قل إن الله لا يأمر بالفحشاء) وبهذا تعرف عدمَ وقوع المكروه منهم، بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم، وبالله تعالى التوفيق.

فصل معجزات النبي عليه الصلاة والسلام

ونبينا ومولانا محمد، صلى الله عليه وسلم، قد علم ضرورةً ادعاؤه الرسالة، وتحدى بمعجزات لا يحاط بها، وأفضلها القرآن العظيم، الذي لم تزل تقرع أسماعَ البلغاءِ بتضليل كل دين غير الإسلام آياتُه، وتحرك لطلب المعارضة، على سبيل التعجيز، حميةَ اللسن المتوقدي الفطنة، الأقوياء العارضة، نظما ونثرًا، الخائضين في كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا، بحيث لا تغلب عن معارضتهم أمنع كلمة، وإن لم يُعَرَّض فيها بعجزهم، فكيف وهم يسمعون في تعجيزهم صريحَ قوله تعالى: (فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) ثم تَنَزَّل معهم فقال: (فأتوا بسورة من مثله) ثم صرح بعجز الجميع، جنِّهِم وإنسهم، مفترقين أو مجتمعين فقال: (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ومع ذلك لم تتحرك أَنَفَتُهُم، وهم المجبولون عليها، ومن عادتهم أنهم لا يتمالكون معها ضبطَ أنفسهم عند ورود أدنى معارض يقدح في مناصبهم، وإن كان في ذلك حتفُ أنفهم، فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم، وتدب فيهم دبيبا، حتى إنهم في كل واد يهيمون.

لكن القوم أخرسهم، أنهم أحسوا أن الأمر إلهي، لا تمكن مقاومته، إما لأنه ليس في طوقهم، وهو الأصح، أو للصرفة، وهما قولان.

ومن لم يستح منهم، وانتدب لمقاومة هذا الأمر الإلهي، كمسيلمة، افتضح وأتى بمَخْرَقَةٍ يتضاحك منها إلى قيام الساعة.

ولو أنهم نُقِل لهم القرآن نَقْلَ غيره من الكلام، نقل آحاد، لأمكن الاعتذار عنهم بعدم

الوصول، كلاّ، بل امتلأت بِحَمَلَتِه وصُحُفه وإشادة أمره الأرضُ كلُّها، سهلها وجبلها، بدوها وحضرها، برها وبحرها، مؤمنها وكافرها، جنها وإنسها، وتطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبا من تسعمائة سنة، أفيستريب عاقل بعد هذا في كونه من عند الله جل وعلا، صدق به نبيه صلى الله عليه وسلم؟.

هذا، مع ما فيه من الإخبار، قبل الوقوع، بالغيوب المطابِقة، ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لا يقدِر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والأخروية، وتحرير الأدلة، والرد على المخالفين بالبراهين القطعية، وسرد قصص الماضين، وتزكية النفس بمواعظ يغرق في أدنى بحارها جميعُ وعظ الواعظين، هذا كله على يد نبي أمي، لم يخط قطُّ كتابا، ولا حصلت له مخالطة لذوي علم ما يمكن بها تحصيل أدنى شيء من ذلك، عَلِمَ ذلك كله بالضرورة: (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون)

ثم هذا إلى ما له من المعجزات التي لا تحصى، ثم إلى ما جبلت عليه ذاتُه الكريمة من الكمالات التي كادت أن تُفْصِح، بل أفصحت، قبل مبعثه برسالته، خلقا وخلقا، ثم مع ذلك كله، أكد الله تعالى صدقَه بذكره باسمه وبجميع وصفه في الكتب الماضية، قال تعالى: (الذين يتبعون النبي الرسول الأمي. الآية) وأطلق ألسنة الأحبار، قريبا من مبعثه، بجميع ذلك، حتى أنه سبحانه بفضله مما أكد به زوال اللبس عن نبوته، أنْ منع العربَ قبله من التسمي باسمه الخاص به، إلا أناسا قليلين تسموا قريبا من مولده باسمه، رجاء حصول النبوة لهم، لما سمعوا من الأحبار، ثم من عظيم فضل الله تعالى، في إزالة اللبس، أنه لم يطلق لسانَ أحد من أولئك الذين تسموا باسمه، بدعوى النبوة.

وإذا وفقت لعلم هذا كله، حصل لك العلمُ ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد، صلى الله عليه وسلم، فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه، جملة وتفصيلا، كالحشر والنشر لعين هذا البدن، لا لمثله إجماعا، وفي كونه عن تفريقٍ أو عدمٍ محض، تردد، باعتبار ما دل عليه الشرع، أما الجواز العقلي فيهما فاتفاق.

وفي إعادة الأعراض بأعيانها طريقتان، الأولى: تعاد بأعيانها باتفاق، والثانية: قولان، والصحيح منهما إعادتها بأعيانها، وفي إعادة عين الوقت قولان، وكالصراط وكالميزان، وفي كون الموزون صحف الأعمال، أو أجساما تخلق أمثلة لها، تردد، والجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله.

ولا يقدح فيه مشاهدتُنا للميت على نحو ما وضع في قبره، لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع، وهي جائزة، فوجب الإيمان بها على ظاهرها.

النصوص المتشابهه

وأما ما استحال ظاهره نحو: (على العرش استوى) فإنا نصرفه عن ظاهره اتفاقا، ثم إن كان له تأويل واحد، تعين الحملُ عليه، وإلا وجب التفويض مع التنزيه، وهو مذهب الأقدمين، خلافا لإمام الحرمين.

فصل

ومما جاء به، صلى الله عليه وسلم، ويجب الإيمان به، نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة أمته، ثم يخرجون بشفاعته، صلى الله عليه وسلم.

والحوضُ، وهل هو قبل الصراط، أو بعده، أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده، وهو الصحيح، أقوال.

وتطاير الصحف، إلى غير ذلك مما علم من الدين ضرورةً، وعلمه مفصل في الكتاب والسنة، وكتب علماء الأمة.

واعلم أن أصول الأحكام التي منها يتلقى: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وقياس الأئمة، واتباع السلف الصالح، واقتفاء آثارهم نجاةٌ لمن تمسك به.

وأفضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد، صلى الله عليه وسلم، أبو بكر، ثم عمر، ومختار مالك الوقفُ فيما بين عثمان وعلي، رضي الله عنهما وعمن قبلهما، والصحابة، رضي الله عنهم، كلهم أئمة عدول، بأيهم اقتديتم اهتديتم، نفعنا الله تعالى بحبهم، وأماتنا على سنتهم، وحشرنا في زمرتهم، آمين يارب العالمين.

فهذه عقيدة أهل التوحيد، المخرجةُ - بفضل الله - من ظلمات الجهل والتقليد، المرغمة - بعون الله - أنفَ كل مبتدع عنيد، نسأله سبحانه أن ينفع بها بفضله، ويشرح بها صدر كل من يسعى في تحصيلها بِطَوْلِهِ، وصلِّ اللهم على سيدنا ومولانا محمد، عدد ما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون، ورضي الله تعالى عن أهله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.